

# تقرير

تأتى خطة العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ باعتبارها تمثل خطة العام الثاني من المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الوطني بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وأهم ما يُميّزها هو انتقالها من نهج التخطيط التأشيرى إلى نهج التخطيط بالمشاركة من خلال دعوة كافة شركاء التنمية لصياغة أهدافها وأولوياتها وسياساتها. وتأسيساً على ما تقدم، حرصت على تبني المفهوم التنموي الحديث، ألا وهو النمو الاحتوائى "Inclusive Growth" القائم على مبدأ مشاركة كافة أطراف المجتمع في جهود التنمية وفي جني ثمارها، وهو ما يضمن فاعلية الخطة في تحقيق أهدافها التشغيلية والاجتماعية، وبالمستويات المنشودة في ظل معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، الأمر الذي يعني - في النهاية - تكاملية الأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة.

فلأول مرة تتم الخطة بمشاركة مجتمعية كاملة إذ شاركت فيها العديد من مؤسسات الدولة والمجتمع المدنى والمنظمات الاهلية وبعض الاحزاب السياسية حيث تم تشكيل مجموعات عمل وفقاً لمحاور الخطة الأساسية، وهى العدالة الاجتماعية والاستثمار والتشغيل والتنافسية ومحور الإصلاح المؤسسي ومحاربة الفساد الإداري، بالإضافة إلى محور مؤشرات الأداء الرئيسية.

وقد واجهت الخطة هذا العام العديد من التحديات، والتي لم تقتصر على المجال الاقتصادى والاجتماعى فحسب بل امتدت لتشمل المجالات الأخرى يأتى على رأسها الأوضاع الأمنية والسياسية السائدة.

ازاء هذه التحديات وغيرها وضعت الخطة نصب أعينها العمل على اخراج الاقتصاد القومي من عثرته في إطار منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات تضمن علاج الاختلالات الأساسية في بنية الاقتصاد القومي. والإسراع بتحقيق الاهداف التنموية لثورة الخامس والعشرين من يناير.

وقد جمعت الخطة بين اعتباري "الطموح" و"الواقعية" بصورة متوازنة بمراعاتها لتحديات الوضع الراهن وانعكاساتها المستقبلية من ناحية، ولقدرات الاقتصاد الوطني على النمو من ناحية أخرى، في ظل ما يتمتع به من مقومات وإمكانات تُهيئ له السبيل للانطلاق في معراج التنمية المستدامة.

ولذلك تستهدف خطة عام ٢٠١٤/١٣ تسريع عجلة النمو ليرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٣,٨%، وهو ما يُمهّد السبيل للخروج من حالة الركود الاقتصادي ولبداية الانطلاق في رحاب التنمية الشاملة والمستدامة

وتبلغ الاستثمارات المستهدفة بخطة عام ٢٠١٤/١٣ نحو ٢٩١ مليار جنيه، بنسبة زيادة حوالي ١٢% عند الاستثمارات المتوقعة لعام ٢٠١٣/١٢. ورغم تزايد قيمة هذه الاستثمارات من الناحية المطلقة بنحو ٣١ مليار جنيه عن تلك المتوقعة في العام الحالي، إلا أن معدل الاستثمار مازال متواضعاً (في حدود ١٤%)، وهو ما يحول دون تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي.

وتُركز الخطة - على وجه الخصوص - على رفع كفاءة الاستثمارات القائمة بإعادة تشغيل المنشآت المتوقفة كلياً أو جزئياً عن العمل، وزيادة معدل استغلال الطاقات الإنتاجية الحالية، بالإضافة إلى تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

وتولي الخطة اهتماماً خاصاً بمجموعة السياسات والحزم التحفيزية للقطاع الخاص لتفعيل دوره التنموي من خلال تطوير البنية التشريعية ومواصلة تنفيذ برامج الإصلاح المالي والاقتصادي، وتحفيز الاستثمار الخاص في المشروعات الإنتاجية والخدمية الأمر الذي يحقق التكامل المنشود بين الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة، ويدعم بالتالي الجهود الإنمائية.

وتتحرك الخطة من خلال منظومة تنموية متكاملة تهدف إلى الارتفاع بمعدلات التنمية وتحقيق الرفاهية والارتقاء بمستوى معيشة الأفراد. وذلك من خلال تحديث المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً معتمدة على قراءة علمية ودقيقة للإمكانيات ومتسلحة باستنهاض روح ثورة الخامس والعشرين من يناير، و متمسكة بهويتها الوطنية وقيمها الدينية والحضارية، وعلى وعى وإدراك بالمتغيرات العالمية والإقليمية للاستفادة من مزاياها واكتشاف مخاطرها ومنعها أو على الأقل الحد من تأثيراتها السلبية.

آملير. مر. الله التوفيق والفلاح

د. أشرف العربيه

وزير التخطيط والتعاون الدولي